توقعات أن تصل الفائدة على بعض القروض إلى ٢٠ بالمئة

المصارف توقف منح القروض «مؤقتاً»

| الوطن

بعد قرار مصرف سورية المركزي برفع أسعار الفائدة على الودائع بالليرات السورية توقع بعض المصرفيين أن ينعكس هذا القرار على أسعار الفوائد المطبقة على القروض التي تمنحها المصارف حالياً وفي متابعة أجرتها «الوطن» اتضح أن معظم المصارف العامة والخاصة أوقفت منح القروض والتسهيلات الائتمانية ريثما تتمكن من إقرار أسعار فائدة جديدة على القروض.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين معاون مدير عام المصرف العقاري أكرم درويش أنه يتم حالياً التريث في منح القروض في المصرف العقاري ريثما ينهي المصرف دراسته لتحديد أسعار جديدة للفوائد المطبقة على القروض العقارية وغيرها من القروض التي يمنحها المصرف، متوقعاً أن يعاود المصرف منح القروض خلال أيام.

وفي التسليف الشعبي بين معاون المدير العام عدنان حسن أنه يتم بحث ودراسة فوائد جديدة على مختلف القروض التي يمنحها المصرف ومنها قرض الدخل المحدود رافضاً الكشف عن سعر الفائدة الجديد على هذه القروض، لكنه بين أن أسعار الفائدة الجديدة ستكون موازية لمعدل الزيادة التي طرأت على ودائع التوفير والتي تعادل نحو ٥٦ بالمئة حيث ارتفعت الفائدة على ودائع التوفير نحو أربع درجات لتصبح ١١,٢٥ بدلاً من ٧,٢٥ بالمئة وعن إمكانية استثناء قرض الدخل المحدود من رفع قيم الفوائد، أوضح أن ذلك غير ممكن لأن تكاليف ونفقات القرض تغيرت وأن أموال قروض الدخل المحدود التي يمنحها التسليف الشعبي هي عبارة عن ودائع توفير لديه وباتت تستحق معدلات فوائد أعلى مما كانت عليه قبل قرار المركزي، مبيناً أن المصرف يتريث حالياً بمنح أي قرض ومنها قرض الدخل المحدود ريثما ينهي دراسته لأسعار الفائدة الجديدة متوقعاً أن يعود منح القروض مع نهاية الأسبوع الجاري.

> التسليف الشعبي لـ«الوطن»: أسعار الفائدة الجديدة ستكون موازية لمعدل الزيادة التي طرأت على ودائع التوفير

بينما توقع مدير في مصرف آخر أن تتجاوز أسعار الفائدة ٢٠ بالمئة في بعض القروض والتسهيلات الائتمانية، وكان مصرف سورية المركزي رفع منذ أيام سعر الفائدة على الودائع بالليرة السورية موضحاً في بيان له أن رفع سعر الفائدة على الودائع يهدف إلى جذب المدخرات وتوجيه التسهيلات نحو الأنشطة الإنتاجية الداعمة للتنمية، حيث تبيّن لمصرف سورية المركزي وجود تركّز للودائع بالحسابات الجارية، مما دفع المصارف إلى التركيز على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتغطية سحوباتها المحتملة، وهذا ما يُسبب زيادة مخاطر استخدام هذه التسهيلات بعمليات المضاربة، وزيادة سرعة دوران النقد، مما يولّد المزيد من الضغوط التضخمية ويؤثر في استقرار سعر الصرف، إضافة إلى عدم ملاءمة أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف على الودائع بالليرة السورية للواقع الاقتصادي، فكان لابدّ من وضع سعر فائدة واقعي يعكس ظروف الاقتصاد السوري، ويساعد على إعادة هيكلة السيولة لدى المصارف، بتشجيع الادخار وتوجيه توظيف التسهيلات الائتمانية نحو الاستثمارات المجدية التي تدعم زيادة التشغيل والإنتاج، حيث تم تحديد سعر الفائدة بما يعكس فجوتي الناتج والتضخم، فتم احتساب سعر فائدة سنوية بنسبة ١١ بالمئة على الودائع لأجل شهر واحد، وتعتبر كحد أدنى لبقية الآجال، حيث تم الإبقاء على تحرير معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، وترك تحديدها للمصارف بناءً على تكلفة الإيداع، بغية التخفيف من حدة المتاجرة بالقروض واستخدامها لأغراض المضاربة.

الاتصالات: لا علاقة لنا برفع الدعم

سليمان لـ«الوطن»: عشر جهات يمكنك التوجه لها عند الاعتراض

بدور: استبعاد المتقاعدين من الدعم ليس صائباً

| طلال ماضي

أعلنت وزارة الاتصالات والتقانة عن انتهاء التحديثات التي كانت تقوم بها على منصة الاعتراضات الخاصة بالدعم، وقامت بشرح الآلية الجديدة المتبعة في معالجة الاعتراضات التي يتم تسجيلها عبر منصة الاعتراضات، والبيانات الضرورية والوثائق الخاصة التي يجب رفعها، وتضمينها بالمنصة، من نقاط الارتباط العاملة على مشروع إعادة هيكلة الدعم الحكومي في الجهات العامة.

وأشارت معاون وزير الاتصالات والتقانة لشؤون التحول الرقمي المهندسة فادية سليمان في تصريح لـ«الوطن» إلى أن التحديث الجديد لمنصة الاعتراضات يرشد المواطن إلى الجهة التي يجب متابعة اعتراضه لديها، والتحديث الجديد تضمن ميزة إمكانية رفع الوثائق التي تمكن الجهات العامة من متابعة الاعتراضات المسجلة على المنصة إلكترونياً.

١٠ معايير للاستبعاد من الدعم

وحسب مصادر «الوطن»، فإن حالات الاستبعاد من الدعم تركزت على ١٠ معايير، وفيما يلي الوزارات الواجب مراجعتها في حال تقديم الاعتراض: الاستبعاد بسبب امتلاك أسهم في جامعة خاصة – مراجعة وزارة التعليم العالي، امتلاك آلية – وزارة النقل، وامتلاك روضة أو مخبر لغوي – وزارة التربية، امتلاك عقار بالمدينة الصناعية – وزارة الإدارة المحلية والبيئة، امتلاك محطة وقود أو رخصة مقلع – وزارة النفط والثروة المعدنية، امتلاك منشأة سياحية – وزارة السياحة، رب الأسرة خارج القطر – الهجرة والجوازات، ملكية سجل تجاري – وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، سجل مستوردين ومصدرين – وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، كبار المكلفين ضريبياً والصاغة – وزارة المالية.

الاعتراض المدعم بالوثائق

وأشارت المصادر إلى أن الآلية الجديدة المتبعة في معالجة الاعتراضات التي يتم تسجيلها عبر المنصة لا يكفي فيها الاعتراض المسجل على المنصة لإعادة أصحابها إلى الدعم الحكومي، حيث يلزم دراستها من الجهة العامة المعنية والبت بها، وقبول اعتراضها بعدها تتم إعادة أصحاب الاعتراضات إلى الدعم الحكومي.

وبينت المصادر إلى أن وزارة الاتصالات لا علاقة لها بموضوع الدعم، فهي فقط الحامل التقني الذي يقوم بتحديث البيانات التي ترسلها الجهات المعنية بالدعم، وتحميلها على المنصة، والمنصة القديمة لم تكن تتيح شرح سبب تقديم الاعتراض ولم تكن تراعي الحالات الخاصة.

مغالطات

واعتبر الدكتور المحامي بشير بدور أن المعايير الموضوعة للاستبعاد من الدعم تحمل الكثير من المفارقات والمغالطات، والتظلم للكثير من الفئات المجتمعية، والحالات الخاصة التي ظهرت بعد الاستبعاد من الدعم، وهي تصنف ضمن المخالفة الدستورية على اعتبار أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات، وهناك خلل واضح في وضع المعايير وتطبيقها وقال: هناك الكثير من الحالات التي يمكن أن نقف عندها موقفاً قانونياً وإنسانياً ودستورياً ومنها الحديث عن استبعاد والدة شهيد بحجة أن الزوج لديه سيارة فوق ١٥٠٠ سي سي وزوجة ثانية.

وأكد بدور أن من المغالطات أيضاً استبعاد من هم فوق ٦٥ عاماً على خلاف جميع دول العالم التي تكرم من أدوا خدمات لأوطانهم وكانوا على رأس عملهم أصبحوا طاعنين في السن، لافتاً إلى أن التقليل من شأن كبار السن الذين يقبضون معاشاً لا يكفي لتعبئة السيارة من البنزين لمرة واحدة وحرمانهم من الدعم مخالف لمفهوم المواطنة والقوانين السورية الناظمة للمجتمع.

وبين بدور أن امتلاك سيارة قبل الأزمة كان متاحاً بالتقسيط لجميع أصحاب الدخل المحدود والفئات المتوسطة التي أزيحت اليوم إلى تحت خط الفقر بسبب التضخم الحاصل، وليس هناك أي معيار قانوني يحمل الصفة المنطقية لمواطنين هم على التساوي وفق القواعد الدستورية لحرمانهم من الدعم.

وسأل بدور هل رفع الدعم حقق الغاية المرجوة منه وأضاف إلى الخزينة مقداراً يكفل آلية توزيع جديدة لمن هم تحت مظلة الدعم؟ مشدداً على أن هناك الكثير من علامات الاستفهام يجب على الفريق المعني بالدعم الإجابة عنها.

شركات التأمين تربح ٢٨ مليارا في العام الماضي ٢٠٢١

٩٤ بالمئة زيادة في إجمالي تعويضات شركات التأمين و٨٠ بالمئة زيادة في أقساطها

٤٧,٦ مليار ليرة حصة «السورية» من الأقساط

| عبد الهادي شباط

أظهر التحليل الفني والمالي لهيئة الإشراف على التأمين عن العام الماضي ٢٠٢١ أن إجمالي التعويضات لدى شركات التأمين خلاله بلغت نحو ٥٠ مليار ليرة بمعدل نمو ٩٤ بالمئة مقارنة مع العام الذي سبقه ٢٠٢٠. بينما بلغ إجمالي الأقساط ٩٠,٦ مليار ليرة وهو ما يعادل نمواً بمقدار ٨٠ بالمئة مقارنة مع إجمالي أقساط ٢٠٢٠، وأن كل شركات التأمين حققت ربحاً صافياً مقداره ٢٨ مليارا بنسبة نمو ٤٠ بالمئة عن عام ٢٠٢٠.

وفي تفصيلات التحليل الفني والمالي، ورد في شق التعويضات أن التعويضات المسددة ارتفعت من ٢٥,٨ مليارا إلى حوالي ٥٠ مليارا بنمو ٩٤ بالمئة عن عام ٢٠٢٠، وأعلى نسبة نمو كانت في فرع تأمين السفر حيث بلغت تعويضاته ١,٥ مليار ليرة سورية.

أما أعلى نسبة نمو في التعويضات التي سددتها الشركات الخاصة فكانت لدى شركة المشرق العربي للتأمين وذلك بسبب مطالبة كبيرة في إحدى وثائق تأمين الحريق، تليها شركة المتحدة للتأمين وذلك بسبب تسديد قرابة ٥٠٠ مطالبة توزعت بين أحد عقود تأمين السفر الجماعية والتأمين الصحي الذي ارتفعت قيمة مطالباته نتيجة تضخم الأسعار بشكل أساسي.

وأيضاً في شركة الاتحاد التعاوني للتأمين زادت التعويضات بشكل كبير في فرع تأمين الحياة وذلك بسبب تصفية وثائق حياة طويلة الأجل.

أما أقل نسبة نمو في التعويضات فكانت وفق التحليل في شركة الثقة وذلك بسبب انخفاض اكتتابها بأغلب الفروع.

وفيما يخص الاحتياطات الفنية بين التحليل أنها بلغت ٤١,٦٧ ملياراً منها ١٩,٨ ملياراً احتياطي المطالبات قيد التسوية وبمعدل نمو ٤٦ بالمئة عن عام ٢٠٢٠، وكانت الحصة الأكبر لاحتياطي المطالبات قيد التسوية من نصيب شركة التأمين العربية إذ بلغت ٨ مليارات، بسبب حادث قديم بالقطع الأجنبي وتقييمه بالليرة السورية سنوياً، وهو من حادث مؤمّن عليه من الأخطار السياسية والدعوى منظورة في القضاء، تليها شركة المتحدة ٦ مليارات بسبب احتياطي الأخطار السارية في فرع تأمين السفر.

الربح التشغيلي

وبلغ إجمالي الربح التشغيلي الذي حققته شركات التأمين الخاصة في كل فروع التأمين في عام (٢٠٢١) ٥,٦ مليارات ليرة سورية بنمو على العام السابق بحوالي ٥٨ بالمئة، أكبر حصة بين الشركات كانت للشركة المتحدة للتأمين بمبلغ ملياري وبمعدل نمو ٢٥٨ بالمئة، بينما أظهرت نتائج أعمال الشركة الوطنية خسارةً تشغيلية بمقدار ٥٨٧ مليوناً، بمعدل انخفاض أرباح ٢٩٤ بالمئة عن العام الماضي، وكان لفرع تأمين السيارات التكميلي لهذا العام الحصة الأكبر من الربح إذ بلغت نسبة الأرباح التشغيلية لهذا الفرع ٣٢ بالمئة من إجمالي الأرباح التشغيلية لكامل الفروع.

> تأمين السفر يحقق أعلى نمو في تسديد التعويضات

حقوق المساهمين

وحسب التحليل، بلغت إجمالي حقوق المساهمين ٨٥,٧ مليار ليرة سورية بمعدل نمو ٦٨ بالمئة، وذلك بسبب زيادة فروقات أسعار الصرف غير المحققة بمبلغ ٤٨,٤ مليار حيث كان سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية ١,٢٥٦ لعام ٢٠٢٠ مقابل ٢,٥١٢ لعام ٢٠٢١، أغلبها كان لدى الشركة الكويتية للتأمين والشركة السورية العربية للتأمين إذ إن لكل منهما الرصيد الأكبر من كتلة القطع الأجنبي وبالتالي نمو تقييمها بالليرة السورية.

الربح الصافي

حققت كل شركات التأمين ربحاً صافياً مقداره ٢٨ ملياراً بنسبة نمو ٤٠ بالمئة عن العام الماضي، وقد كان لشركتي السورية العربية والسورية الكويتية الحصة الأكبر من هذا الربح بسبب زيادة فروقات أسعار الصرف غير محققة (لتملكهما أكبر كتلة من هذا القطع). وبعد طرح فروقات أسعار الصرف غير المحققة يتحول الربح الصافي لإجمالي السوق إلى خسارة بمقدار ٣٠٥,٩٧٩,٣٧٢ ليرة سورية.

إجمالي الموجودات

هذا وسجلت شركات التأمين نمواً في إجمالي الموجودات، فقد ارتفعت بنسبة ٦٩ بالمئة عن العام الماضي لتصل إلى ١٥٨ مليار ليرة سورية.

استثمارات شركات التأمين

وبلغت نسبة استثمارات كل شركات التأمين مقارنة بإجمالي موجوداتها ٤٥ بالمئة، حيث بلغت إجمالي قيمتها مبلغ ٧١,٥ مليار ليرة سورية، أغلبها ودائع مصرفية بمبلغ ٥٩ ملياراً (بنسبة ٨٣ بالمئة من الإجمالي)، واستثمارات بالأسهم مبلغ ١٠ مليارات (بنسبة ١٥ بالمئة من الإجمالي)، واستثمارات عقارية مبلغ ١,٨ مليار (بنسبة ٣ بالمئة من الإجمالي).

هامش الملاءة

أما أعلى قيمة لمؤشر هامش الملاءة فكانت في الشركة السورية العربية بمعدل ١٥٣٨ بالمئة، بينما انخفض هذا المؤشر عن الحد الأدنى المقبول (نسبة ١٥٠ بالمئة) وفق القرار الصادر عن الهيئة رقم ٢١٠/١٠٠ لعام ٢٠٠٨، حيث بلغت نسبة هامش الملاءة لدى الشركة العربية للتأمين ١٢٤ بالمئة بسبب حجزها احتياطي مطالبات قيد التسوية لحادث حريق لدى إحدى الشركات، وشركة الاتحاد التعاوني (سولدارتي) ١٣٦ بالمئة بسبب احتياطي الأقساط لوثائق الحياة بالقطع الأجنبي.

وفيما يخص جزء (أقساط شركات التأمين) من التحليل الفني والمالي، أورد التحليل أن قطاع التأمين شهد خلال هذا العام نمواً ملحوظاً في الأقساط بنسبة قاربت ٨٠ بالمئة عن العام الماضي بقيمة ٩٠,٦ مليار ليرة سورية، كان للمؤسسة العامة السورية للتأمين الحصة الأكبر منها ٤٧,٦ مليار ليرة سورية بنمو ٥٤ بالمئة.

٤٣ ملياراً

أما الشركات الخاصة فبلغت أقساطها ٤٣ مليار ليرة سورية بمعدل نمو ١٢١ بالمئة عن العام ٢٠٢٠ وذلك نتيجة زيادة أسعار التأمين لأغلب الفروع وزيادة (الإنتاج– عدد الوثائق) حيث نمت بمعدل ١٠٤ بالمئة ليصل عددها إلى حوالي ٢٤٦ ألف وثيقة، يعود السبب الأساس في ذلك، إلى قرار الهيئة بزيادة حصة الشركات الخاصة من إجمالي التأمين الإلزامي للسيارات، ما ساهم بزيادة حصة الشركات الخاصة من عقود تأمين السيارات الإلزامي، ففي هذا العام ارتفعت أعداد وثائق السيارات الإلزامي إلى حوالي ١٩٧ ألف وثيقة لتشكل ما نسبته ٨٠ بالمئة من إجمالي عدد الوثائق، في حين أن نسبة النمو في أعداد الوثائق من دون الإلزامي كانت فقط ٢٧ بالمئة.

وكان أكبر نمو للأقساط الموزعة على الفروع في فرع تأمين السفر بسبب عقد تأمين الشركة السورية للإدارة الفندقية لمجموعات السياحة الدينية، يليه فرع التأمين الهندسي ذلك بسبب زيادة أقساطه عند المؤسسة العامة السورية للتأمين والتي تستحوذ على النسبة الأكبر منه، حيث إن التأمين الهندسي للمشاريع الحكومية حصري لدى المؤسسة.

أما أقل نمو أقساط فكان في فرع إلزامي السيارات بنسبة ٤٣ بالمئة وذلك بسبب ثبات التعرفة التي تمت زيادتها في شهر آب من العام السابق.

كذلك كان أكبر نمو بالأقساط في الشركات الخاصة لدى الشركة المتحدة للتأمين وذلك بسبب زيادة أقساطها في فرع تأمين السفر، وأقل نمو كان في شركة التأمين العربية نتيجة عدم تجديد عقد تأمين صحي كان في العام السابق.

الانخفاض بالأقساط كان في الشركة السورية الوطنية للتأمين حيث انخفضت بنسبة ٢٩ بالمئة عن العام الماضي وذلك بسبب عدم تجديد تأمين عدد من أكبر عقود التأمين الصحي في البلد.

وبلغت حصة المعيد من الأقساط ٢٧ بالمئة، حيث تنخفض إعادة التأمين في بعض فروع التأمين، كما أن عدة شركات لا تعتمد على إعادة التأمين في فرع التأمين الصحي، وقد تفاوتت هذه النسبة وفق الشركات إذ كانت ٥٨ بالمئة في الشركة السورية العربية للتأمين، و٥٣ بالمئة في الشركة السورية الدولية (أروب)، و٤٢ بالمئة في كل من شركة المشرق العربي للتأمين وشركة أدير للتأمين، في حين لم تتجاوز ١١ بالمئة في شركة الاتحاد التعاوني (سولدارتي)، بينما بلغت نسبة عمولات الإسناد المقبوضة من الإعادة ٢٠ بالمئة أغلبها لدى الشركة السورية الكويتية للتأمين حيث لديها اتفاقيات إعادة جيدة مقارنةً بباقي الشركات.

وفي تصريح سابق لـ«الوطن»، بين مدير عام هيئة الإشراف على التأمين رافد محمد وجود تحسن كبير في أقساط التأمين، وتوزع أفضل بقليل في محفظة الأقساط على الفروع كافة، ما ينعكس تحسناً طرأ على بعض الفروع.

وأعاد مدير الهيئة النمو الحاصل في فرع السفر، إلى التأمين على المجموعات السياحية الدينية القادمة إلى سورية، وأن البيانات توضح أن القيم التأمينية تضخمت في فرع النقل وبالتالي انعكس ذلك بزيادة على أقساط التأمين، متوقعاً أن يشهد هذا الفرع تحسناً ملحوظاً خلال العام الجاري نتيجة لتوقيع اتفاقية الإعادة المحلية للنقل والتي تتيح لشركات التأمين إجراء عقود على أخطار كبيرة في مجال نقل البضائع، وذلك عبر إمكانية توزيع التعويضات الكبيرة على كل شركات التامين، وهو ما ينطبق على تأمين الحريق أيضاً.

ارتفاع الأسعار

وحول نمو أقساط التأمين الصحي أوضح محمد أنه يعود إلى ارتفاع الأسعار من جهة وإلى تحسن النشاط في هذا الفرع من جهة أخرى، وأن الأقساط في هذا الفرع تشهد نمواً واضحاً خلال هذا العام بسبب إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي الإداري، وكذلك أسعار التأمين الصحي بسبب ارتفاع كلف الخدمات الطبية الذي ينعكس بشكل مباشر على أسعار التأمين.

وزيادة في أعداد الوثائق في مختلف فروع التأمين، ماعدا فرعي الحريق والسيارات الشامل، معللاً ذلك بأن زيادة الأقساط في هذين الفرعين ناتجة عن تضخم القيم التأمينية.